

## بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه الإدارة الأميركية الوفاء بالتزاماتها وحماية أملاك الكنائس في القدس\*

٢٠٢٢/٦/١٠

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات قرار ما تسمى المحكمة العليا الإسرائيلية ورفضها استئناف بطريكية الروم الأرثوذكس ضد قرار الاستيلاء على أملاك الكنيسة في باب الخليل بالقدس المحتلة، وتعتبره إثبات جديد على أن ما تسمى منظومة المحاكم والقضاء في إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال، ومتورطة في توفير الحماية القانونية لمصادرة الأملاك المسيحية والإسلامية في القدس والاستيلاء عليها كحلقة في عدوان متواصل لتهويد القدس ومقدساتها.

تطالب الوزارة مجلس الأمن الدولي بحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية ووقف سياسة الكيل بمكيالين واحترام القرارات الأممية وتنفيذها فوراً خاصة القرار ٢٣٣٤، كما تطالب الإدارة الأميركية الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وفي مقدمتها سرعة إعادة فتح القنصلية في القدس والضغط على دولة الاحتلال لوقف تغولها وتهويدها للقدس، كما تطالب الأمين العام للأمم المتحدة سرعة تفعيل نظام الحماية الدولية للشعب الفلسطيني عامة وللقدس ومقدساتها بشكل خاص.

---

\* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>